

قراءة تاريخية في تطور العمل بالصرافة الإسلامية في دول المغرب العربي

Historical Study of the Islamic Banking Work Development in Maghreb Countries

أ. بخيت حسان* - أ. لخديمي عبد الحميد**
* أستاذ مساعد قسم «ب» بجامعة الشلف
hassan.bekhit@yahoo.fr
** أستاذ مساعد قسم «ب» بجامعة بشار
lakhdimia1@yahoo.fr

ملخص

على الرغم من حداثة تجربة المصارف الإسلامية مقارنة بالتاريخ الطويل للمصارف التجارية (التقليدية)، فقد استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق نجاحات واضحة على الصعيدين الاقليمي و العالمي من خلال تنامي عدد هذه المصارف واتساع انتشارها الجغرافي. إلا أن بلدان شمال إفريقيا (منطقة المغرب العربي) و خاصة الجزائر و تونس والمغرب و ليبيا ظلت بعيدة بشكل كبير عن الصيرفة الإسلامية بحيث لم تتجاوز حصتها السوقية في هذه البلدان بشكل عام نسبة 2% على الرغم من وجود بنكين إسلاميين في الجزائر منذ وقت قريب هما بنك البركة و بنك السلام وثلاثة بنوك لها طابع إسلامي في تونس، في حين تغيب هذه البنوك في المغرب، أما في موريتانيا فالوضع مختلف.

الكلمات الدالة: الصيرفة الإسلامية، دول المغرب العربي.

Abstract

Islamic banks have been able to achieve a clear success on the regional and global levels - despite the recent experience of Islamic banks compared to the long history of commercial banks (Traditional)- through the growing number of these banks and their geographical large spread. However, the countries of North Africa (Maghreb countries) , especially Algeria , Tunisia , Morocco and Libya stayed away significantly from Islamic banking so that it did not exceed its market share in these countries is generally 2% , in spite of the presence of two Islamic banks in Algeria since a short time which are Al Baraka Bank and Al Salam Bank and three banks with an Islamic character in Tunisia, while such banks in Morocco don't exist. In Mauritania, the situation is different.

Key words: Islamic Banking - Work Development- Maghreb Countries

مقدمة

إن بناء نظام مالي إسلامي فرضته المجتمعات الإسلامية بما في ذلك الجاليات المهاجرة في الغرب، بالإضافة إلى ضرورة خلق وسائل استثمارية إسلامية (منتجات مالية) تلقى قبول عام لدى المستثمرين، وعلى الرغم من ذلك لقيت البنوك الإسلامية تحديات وعقبات عديدة واجهت نشاطها على المستوى المحلي والدولي؛ إن عيوب النظام المالي التقليدي (أزمات مالية،...) تغلبت على فوائده، فكان لا بد من تذليل العقبات أمام هذا النظام المالي الجديد في الدول العربية والإسلامية، للقضاء

إن ظهور الصيرفة الإسلامية ودخولها كوسيط مالي في الأسواق المالية والنقدية المحلية والدولية خلال القرن العشرين، أحدثت نقلة نوعية في اقتصاديات التمويل على مستوى الاقتصاد الكلي؛ ولا شك أن هذه الخدمات المالية الإسلامية وانتشارها على مستوى العالم كان بسبب قبولها العام لدى الأوساط المالية، باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على تحريم الربا (سعر الفائدة).

4. يرى الدكتور أحمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتابه «بنوك بلا فوائد» البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنموية اجتماعية...»⁽⁴⁾

تتضح معالم البنك الإسلامي أكثر من خلال هذا التعريف، إذ أنه يصف البنوك الإسلامية بأنها أجهزة مالية وتنموية واجتماعية، مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف وأنشطة في تسيير المعاملات، وتنموية اجتماعية من حيث أنها تسعى إلى تحقيق التنمية فيه، وهذا وفق القواعد والأحكام المطابقة للشريعة الإسلامية.

إلا أن التعريف لم يركز على الدور النقدي للبنوك الإسلامية، وكذلك الاختلاف العملي لصيغ التمويل بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

1.2. نشأة الصيرفة الإسلامية وتطورها: يمكن تقسيم تاريخ نشوء الصيرفة الإسلامية إلى ثلاث مراحل، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وقد شهدت حركة إسلامية نشطة تمثلت بالأفكار التي عبرت عن الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبت الفائدة في تلك البنوك من جهة على اعتبار أن الفائدة حرام؛ لأنها الربا بعينه سواء عند الاقتراض أو الإيداع⁽⁵⁾، إضافة إلى ذلك فقد شهدت تلك الحقبة تطبيقاً محدوداً لهذا الفكر في شكل إنشاء شركات إسلامية للمعاملات أو جمعيات خيرية للتكافل الاجتماعي، أو صندوق للقرض الحسن؛ على الرغم من إن عقد الأربعينيات لم تشهد دراسة مباشرة حول البنوك الإسلامية إلا إنها مع ذلك شهدت تحليلاً اقتصادياً لأعمال البنوك، وأضافت مساهمات كان لها دور كبير في بناء تصور لنموذج غير ربوي للمصرف الحديث.⁽⁶⁾

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين وشهدت تطوراً كبيراً على مستوى الفكر والتطبيق.

من جهة أخرى، كانت المعطيات الفكرية لبداية عقدي الخمسينيات والستينيات على شكل - كتابات ودراسات لعدد من الاقتصاديين الباكستانيين والعراقيين والمصريين، مثل دراسات محمد عزيز حول «الإطار العام للبنوك بلا فوائد» (1955-1958) وأيضاً دراسة محمد حميد الله في عام 1958 حول «اقترح بإنشاء صندوق نقد إسلامي، وفي بداية الستينات من القرن الماضي ظهرت إسهامات أخرى، مثل دراسة أحمد النجار (مصر) عام 1960، ودراسة محمد عبد الله العربي (مصر)، ودراسة محمد باقر الصدر (العراق) عام 1961، كان لها دوراً في وضع الأرضية العملية للبنوك الإسلامية.⁽⁷⁾

وعلى الصعيد التطبيقي شهدت الستينيات محاولات عربية لتأسيس بنوك إسلامية، فكانت تجربة بنوك الادخار المحلي

إن تطور الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم العربي والإسلامي كان لدول المغرب العربي نصيب من هذا التطور والنمو، الذي مس جوانب عديدة من اقتصادياتها، لاسيما بعد الأزمة المالية الأخيرة التي ساهمت بشكل أو بآخر في إنعاش المنتجات المالية الإسلامية. لا شك أنه هذا التطور والنمو أنبنى على استراتيجيات ودراسات عديدة لتجنب الوقوع مستنقع عيوب النظام المالي التقليدي، ذلك أن نشاط الصيرفة الإسلامية يعتمد على مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. إن محور إشكالية هذه الورقة ينطلق من السؤال التالي:

- هل عرف العمل بالصيرفة الإسلامية تطوراً في دول المغرب العربي؟

ولتحقيق هدف البحث، قسمنا موضوع بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

- **المحور الأول:** التعريف بالصيرفة الإسلامية، نشأتها وتطورها.

- **المحور الثاني:** عوامل وتحديات تطور العمل بالصيرفة الإسلامية.

- **المحور الثالث:** تطور نشاط البنوك الإسلامية في دول المغرب العربي.

1- التعريف بالصيرفة الإسلامية، نشأتها وتطورها

1.1. **تعريف الصيرفة الإسلامية:** لم يتفق الباحثون والمنظرون لفكرة الصيرفة الإسلامية، على وضع تعريف محدد ودقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للبنوك الإسلامية، وهذا راجع لاختلاف زوايا النظر إلى البنوك الإسلامية من حيث تعدد وظائفها وأوجه النشاط التي تمارسها، وفي ما يلي نورد بعض هذه التعاريف:

1- عرفت اتفاقية إنشاء «الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية» في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كالتالي: «يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً»⁽¹⁾

2- المصرف الإسلامي ليس وسيطاً مالياً كالمصرف التجاري في إطار علاقة الدائن والمدين والاقتراض والإقراض بالفائدة، ولكنه أنشطة تدور على قاعدة الغنم بالغرم والكسب والخسارة والأخذ والعطاء، مع اقتسام الربح الذي يوجد به الله بين الأطراف بنسب متفق عليها.⁽²⁾

3- البنك الإسلامي بشكل عام هو مؤسسة نقدية مالية، تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب والمجتمعات الإسلامية.⁽³⁾

الإيماني وتنمية التجارة الخارجية، حيث شاركت فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء ووفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.⁽¹⁰⁾

وهكذا زاد عدد البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين حتى بلغ عددها أكثر من مائتي مؤسسة وبنك إسلامي تنتشر جغرافياً في كل القارات تقريباً، ووصل حجم الاستثمارات التي تديرها إلى أكثر من مائة مليار دولار.⁽¹¹⁾

ويذهب البعض إلى اعتبار المرحلة الحالية من عمر المصرفية الإسلامية مرحلة انتقالية تتطلب متابعة ودراسة مستمرة لتقييم النتائج التي أفرزتها التجربة، والتوصل في النهاية إلى إطار عملي يمكن تطبيقه على الجهاز المصرفي كله، بما يحقق الاستقرار والأمان للتعامل النقدي داخل البلدان الإسلامية. على اعتبار إن النظام المصرفي الإسلامي يمتلك خطوط دفاع قوية تبعد البنوك الإسلامية عن احتمالات التوقف عند الدفع أو الإفلاس.⁽¹²⁾

ويمكن توضيح مسار تطور عدد البنوك الإسلامية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تطور عدد البنوك الإسلامية بين 1963-2010.

السنة	1963	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010
عدد المصارف الإسلامية	1	2	25	52	100	160	200	370	450

المراجع: شوقي بورقيبة - الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة مقارنة) - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010/2011، ص.10.

إلا أن القطاع الذي تقدر قيمته بتريليون دولار عليه أن يعزز تنظيمه وينوع منتجاته للوصول إلى أقصى إمكاناته. والجدول التالي يبين حجم انتشار الصيرفة الإسلامية في العالم:

بمصر في مدينة (ميت غمر) عام 1963 التي تعد أول محاولة تطبيقية في العالم الإسلامي لبنك بلا فوائد، حيث تعود فكرة تأسيس هذه البنوك إلى نشاطات وتصورات الدكتور احمد النجار على غرار بنوك الادخار المحلية الألمانية. وقد باشر البنك أعماله وفقاً لمبدأ المشاركة في الأرباح إضافة إلى تنوع العمليات، وعلى مدى السنوات الأربع التي عاشتها التجربة تم افتتاح تسع فروع للبنك، مما يدل على نجاحها.

إلا إن هذه التجربة لم تستمر طويلاً، لأسباب سياسية أدت إلى القضاء عليها تدريجياً عام 1967.⁽⁸⁾

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حين شهدت نمواً كبيراً في أعداد البنوك الإسلامية وفي مختلف البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، حين تأسس أول بنك إسلامي خاص في دبي وهو (بنك دبي الإسلامي) في آذار 1975، وقد كان النظام الأساسي لبنك دبي مصدراً فكرياً لعدد من البنوك الإسلامية التي أسست بعده خاصة في منطقة الخليج⁽⁹⁾. وفي العام نفسه أنشئ أول بنك إسلامي بجدة وهو (البنك الإسلامي للتنمية) ليكون مؤسسة دولية للتمويل

رغم بعض التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية إلا إنها تنمو بشكل طبيعي حيث بلغت قيمة أصولها مبلغ تريليون دولار. لكنها تعاني من سوء التنوع والتنظيم، حيث أشار محللون اقتصاديون إلى أن الصيرفة الإسلامية التي تمنع احتساب الفوائد، سيتضاعف حجمها في غضون خمس سنوات،

المنطقة	عدد البنوك	النسبة%	رأس المال	النسبة%	الأصول	النسبة%	الودائع	النسبة%	الاحتياطي	النسبة%
جنوب آسيا	51	29	880	12	39272	26	25664	23	1077	35
أفريقيا	35	20	202	3	1575	1	730	1	82	3
جنوب شرقي آسيا	31	18	149	2	2332	2	1887	2	159	5
الشرق الأوسط	26	15	3684	50	83136	56	69076	61	382	12
مجلس التعاون الخليجي	21	12	1787	24	20499	14	14088	12	1353	44
أوروبا وأميركا	9	5	660	9	908	1	1139	1	20	1
آسيا	2	1	4	0	6	0	5	0	14	0
أستراليا	1	0	2	0	5	0	غير متوفر	0	10	0
المجموع	176	100	7368	100	147733	100	112589	100	3097	100

المصدر: بيزيد يوسف، نظرة على البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والأعمال، الموقع الإلكتروني: yazid80.jeeran.com

2.عوامل وتحديات تطور العمل بالصيرفة الإسلامية:

1.2.العوامل المساعدة على انتشار البنوك الإسلامية: هناك

مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي:⁽¹³⁾

❖ ذات كفاءة عالية تمكّنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات ، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛

❖ بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛

❖ أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفية الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛

❖ وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم؛

❖ زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات؛ بالإضافة إلى:

❖ أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة وفرت فرصاً للبنوك الإسلامية من أجل تعزيز مكانتها عالمياً، مشيراً إلى أن تلك الأزمة دفعت إلى تزايد الاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تهاوي وإفلاس البنوك التقليدية.⁽¹⁴⁾

2.2.تحديات تطور العمل بالبنوك الإسلامية: يؤكد محللون ومفكرون اقتصاديون أن التمويل الإسلامي يواجه في الوقت الراهن جملة من التحديات يمكن إجمالها في الآتي:⁽¹⁵⁾

❖ تحرير وعودة الخدمات المصرفية خاصة بعد تطبيق اتفاقية التجارة الدولية و تحرير الخدمات؛

❖ الفجوة التكنولوجية وضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالصناعة المالية التقليدية؛

❖ ضآلة أحجام البنوك الإسلامية - قرابة 75 % من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مال كلا منها اقل من 25 مليون دولار، و ضعف التنسيق والعمل المشترك بينها على المستوى الدولي؛

❖ عدم وجود أسواق مالية ونقدية محلية و دولية نشطة تتعامل بأدوات الاستثمار الإسلامية المستخدمة في السوقين المالي والنقدي، وعدم قدرة المصارف الإسلامية على الاستفادة

من السندات الحكومية التي تصدرها المصارف المركزية والتي غالباً ما تشكل مجالاً رحباً لاستثمار الفوائض المالية لدى المصارف؛

❖ عدم مراعاة بعض المصارف المركزية لخصوصية عمل المصارف الإسلامية التي تعمل في نطاقها، بالإضافة لخضوع المؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تتفق مع طبيعتها عملها على المستوى الدولي؛

كما يمكننا أن نضيف التحديات التالية:⁽¹⁶⁾

❖ ضيق السوق من حيث عدم وجود عدد كافي من المصارف الإسلامية في كل دولة من الدول التي تعمل فيها هذه المصارف، الأمر الذي يحرمها من تكوين سوق نشط للعمل المصرفي الإسلامي، حيث أن وجود عدة مصارف إسلامية يُساعد في زيادة حدة المنافسة ومن ثم تنوع الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة؛

❖ الحاجة إلى الملاءة المالية وزيادة رأس المال و كفايته بسبب الوظائف التي يؤديها المصرف الإسلامي (القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائه)؛

❖ عدم تطوير الأدوات المالية في أسواق رأس المال العربية و الدولية من أجل مواجهة ظروف السيولة عند الحاجة إليها أو عند وجود فائض منها ؛

❖ قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي و التي تمكّنها من تحسين مستوى إدارتها وعملياتها الفنية و بالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية.

❖ وجود مشاكل محاسبية نتيجة الاختلافات بين محاسبة المصارف الإسلامية ومحاسبة المصارف التقليدية؛

❖ ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية و توحيد المرجعية الشرعية في كل بلد.

وقد أشار صندوق النقد الدولي شهر أوت 2010 أن هجمات 11 سبتمبر 2001 والارتفاع الكبير في أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أسهمت بقوة بتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية خصوصاً أن المستثمرين المسلمين باتوا يفضلون إبقاء أموالهم في أوطانهم. وفي تقرير أصدرته في أبريل الماضي، حثت وكالة «موديز» المؤسسات المالية الإسلامية على التجدد والابتكار خصوصاً في مجال التحوط إزاء المخاطر.⁽¹⁷⁾

وقال تقرير مؤتمر الصيرفة الإسلامية العالمي 2009 - 2010 الذي نشر بالتعاون مع مؤسسة ماكينزي اند كومباني أنه يتعين على المصارف الإسلامية أن تحدد مسارها المستقبلي عبر استكشاف مجالات جديدة مهمة. وأضاف التقرير «على هذه المصارف أن تعزز وتنوع أعمالها عبر التوجه إلى نشاطات ذات توجه قوي نحو النمو، مثل التمويل الشخصي وإدارة الأصول ومجالات أخرى في الصيرفة الاستثمارية»، وذكر التقرير

3.1. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر: بالنسبة للجزائر فإن الصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات «بنك البركة الجزائري» الذي تأسس في 1990/12/06، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض، الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر⁽²¹⁾، ويعتبر «بنك البركة» أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر.

ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو «بنك السلام» والذي باشر أعماله حديثاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسمال «بنك السلام» الذي تم افتتاحه في تاريخ 2008/10/20 ب 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار) ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة في الجزائر.⁽²²⁾

كما أنه خلال المنتدى الأول للتمويل الإسلامي⁽²³⁾ الذي عقد بالجزائر كشف آنذاك المشاركون أن بنك الجزائر يدرس مجموعة من المقترحات تحضيرا للسماح للبنوك والمؤسسات المالية العمومية والخاصة العاملة في الجزائر بفتح نوافذ خاصة بالتمويل الإسلامي على مستوى البنوك التقليدية، من أجل تمكين شريحة واسعة من المواطنين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من المنتجات المالية المختلفة المطروحة في الساحة المالية، إلى جانب تمكين الاقتصاد الوطني من إمكانات الإيداع العالية المتوفرة والتي لا يتم استغلالها بسبب نفور شريحة واسعة من المجتمع من التعامل مع البنوك الربوية، لكن لا يوجد إلى الآن شيء يدل على تطبيق هذا الأمر.

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي في الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز النمو والتنمية. إن العقبة الرئيسية التي تواجه نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر وأهمها خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (وهي عدم مراعاة خصوصيتها)، لكن رغم ذلك حققت نتائج مرضية على مستوى تمويل المشاريع.

3.2. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في ليبيا: تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة حركة دؤوبة نحو تمكين المصرفية الإسلامية فقد أكد محافظ مصرف ليبيا المركزي قرب بدء التعامل بالخدمات المالية الإسلامية في عدد من المصارف الليبية، واعتبرها خطوة ضرورية لا بد منها، لحاجة المواطن الليبي لمثل هذه الخدمات، ولما تضيفه من تنوع في الخدمات المالية التي يستفيد منها المواطن في ليبيا.

وينظر المراقبون لهذه الخطوة أنها بداية لإنشاء مصارف إسلامية مستقلة بشكل كامل، والتي تضمن الحفاظ على روح الخدمات المالية الإسلامية، والتي تقوم على أساس من الصدق

أن المصارف الإسلامية ما زالت تعاني من انكشاف أكبر على القطاعات العقارية.⁽¹⁸⁾

3- تطور نشاط البنوك الإسلامية في دول المغرب العربي:

لقد شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي للمغرب العربي، بالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية والتي لا تزيد على أربعين عاما، بالإضافة إلى التحديات والعوائق القانونية والثقافية... إلخ التي تعيق عمل المصارف الإسلامية في دول المغرب العربي، إلا أنها بفضل الله قد حققت نجاحات كبيرة وانجازات رائدة في التنمية. إن جميع البنوك الإسلامية التي تنشط في المغرب العربي أجنبية من دول عربية خليجية، لأنه ولحد الآن لم تنشأ بنوك إسلامية خاصة ذات جنسية مغربية؛ نذكر منها: بنك البركة الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، بنك التمويل الإسلامي، البنك الإسلامي القطري، البنك الإسلامي للتنمية.

وبخصوص البنك الإسلامي للتنمية فقد وقع مذكرة تفاهم مع اتحاد المغرب العربي تتضمن التنسيق فيما بينهما في الميادين ذات الاهتمام المشترك، وعلى تحقيق أهدافهما الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المغرب العربي وعلى تبادل المعلومات والوثائق والمشاركة في الندوات والتظاهرات؛ ودخل حيز التنفيذ في 1993/11/13.⁽¹⁹⁾

إن عدم انتشار البنوك الإسلامية بمنطقة المغرب العربي يعزى إلى عدة أسباب، نذكر مايلي: (20 مكرر)

- غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها.

- ضعف وندرة الموارد البشرية: إن نجاح البنوك الإسلامية في تقديم رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدرّبة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي.

- ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة: إن عدم وجود أسواق مال متطورة في هذه الدول يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لإستثمار أموالها في إستثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

- التخوف من عدم توفر الشفافية: لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة.

ويمكن إيجاز أهم الإنجازات والتحويلات التي حققتها المصارف الإسلامية خلال الأعوام السابقة في دول محددة وهي الجزائر وليبيا وتونس والمغرب كما يلي:

لعملائه (أفراد، شركات، مؤسسات، مستثمرين) خدمات مالية جديدة تتسم بالحرفية والمهنية حيث ستتطابق خدمات البنك مع تقنيات التمويل الإسلامية سواء على مستوى التمويل والإيجار المالي أو المشاركة والاستثمار، إضافة إلى الخدمات البنكية العادية كإيداع الأموال والإقراض.⁽²⁷⁾

وقال مسؤولون في بنك الزيتونة في تونس أن البنك الإسلامي للتنمية سيقدم مساعدة فنية لدعم بنك الزيتونة أول بنك إسلامي في تونس في إطار خطته لتطوير الأنشطة المصرفية الإسلامية. وذكر بنك الزيتونة في بيان أن «أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعهد بتعزيز نشاط بنك الزيتونة داخليا وخارجيا في إطار دعم وتطوير الصيرفة الإسلامية». ويتطلع بنك الزيتونة المملوك إلى اكتساب بعد إقليمي ولاسيما في منطقة المغرب العربي.⁽²⁸⁾ كما أفتتح بنك «نور» التابع لمجموعة دبي للاستثمارات فرعاً له في تونس تتم إدارته وفقاً للشريعة الإسلامية.⁽²⁹⁾

4.3. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في المغرب: يكاد يصدق المرء أن الصيرفة الإسلامية التي يبلغ عدد مؤسساتها 300 مؤسسة مالية ويروبو عمرها على ربع قرن وتغطي مساحة جغرافية تمتد من أقصى آسيا إلى شمال أمريكا فغرب أوروبا لم تتواجد بعد على أرض المملكة المغربية البلد العربي الإسلامي حيث من المقرر أن تبدأ البنوك المحلية بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية حيث سيتم طرحها تحت مسمى المنتجات البديلة وليست الإسلامية ولا شك إن هذا القرار وإن أتى متأخراً وخجولاً وناقصاً حيث لم يسمح بوجود مؤسسات مالية إسلامية مستقلة فهو خير من أن لا يأتي، خصوصاً إذا علمنا أن المغرب في حاجة ماسة إلى وجود مثل هذه الصناعة التي تشهد إقبالا منقطع النظير لدى المستثمرين الرئيسيين في المغرب وهم رجال الأعمال.⁽³⁰⁾

إن ظهور ما يعرف بالمنتجات المالية البديلة التي تطرحها البنوك التقليدية في المملكة المغربية الآن، يقصد به المنتجات المالية الإسلامية التي تمخضت عن عقود من الزمن. لقد اضطرت النظام المصرفي المغربي إلى تبني هذه الخدمات باعتبارها قوة جذب للاستثمارات ورؤوس الأموال من جهة، ومن جهة ثانية تأخر النظام المصرفي المغربي في التوجه نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية في وقت سبقتها الدول المجاورة ودول أخرى بفترة طويلة في المجال.

بالإضافة إلى ذلك انطلقت، في 9 مدن مغربية، خدمات «دار الصفاء»، وهي أول شركة مغربية متخصصة في تقديم المنتجات البديلة، بعد أن حصلت على ترخيص بنك المغرب، يوم 13 ماي 2010. ويبلغ رأسمال المؤسسة الجديدة 50 مليون درهم، وهي مملوكة بنسبة مائة في المائة للتجاري وفا بنك، أكبر مجموعة مالية في المغرب، التابعة لـ «أونا»، أكبر مجموعة اقتصادية ومالية في المغرب.⁽³¹⁾

وتعد «دار الصفاء» تعد أول شبكة مغربية في مجال الخدمات المالية البديلة، التي تختلف عن الخدمات التمويلية الكلاسيكية،

والأمانة والعدل والمساواة في المعاملات المالية، ومنع الغش والخداع وعدم التسبب في المنازعات والخلافات، كما تقوم على الثقة في التعامل والأخوة والتعاطف والتعاون وعدم استغلال حاجة الغير، ولا يمنع ذلك من تحقيق الربح والكسب المادي في الخدمات المالية الإسلامية، فقد حث الإسلام على الربح الحلال وشجع عليه، ومدح التاجر الصدوق، ووعده بالبركة في الربح والوفرة في الأجر.⁽²⁴⁾

وقد أكد محمد شكري نائب محافظ مصرف ليبيا المركزي أن تطبيق النظام الإسلامي في عدد من المصارف الليبية سيبدأ قريباً. حيث يتم إنشاء مصارف إسلامية جديدة وأبدي المشاركون في ورشة عمل عقدت مؤخراً في طرابلس في ليبيا تحت عنوان "المصارف الليبية والصيرفة الإسلامية" الرغبة الجادة في التحول إلى نظام مصرفي يعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والاستعداد لذلك بوضع القوانين واللوائح والنظم التشريعية التي تساعد على تذليل المشكلات والعقبات لضمان نجاح التجربة. بينما تضمنت التوصيات السماح للمصارف الإسلامية الإقليمية والدولية بفتح فروع لها في ليبيا وتسهيل جميع الإجراءات.⁽²⁵⁾

كما اشترت ليبيا حصة أبوظبي في بنك إسلامي بحريني (المؤسسة العربية المصرفية)، وهي ثاني أكبر بنك في البحرين وتصل حصة ليبيا حوالي 60 في المائة.

ينظم سوق المال الليبي بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دورة تدريبية لشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد يشارك فيها عدد من المتدربين من مختلف المؤسسات المالية والمصرفية بجمهورية ليبيا، وذلك في العاصمة الليبية طرابلس في الفترة الممتدة من 18 إلى 30 ديسمبر 2010؛ وتهدف الشهادة إلى الارتقاء بقدرات وإمكانات موظفي الجهاز المالي والمصرفي الإسلامي، وكذلك كل الراغبين في الالتحاق بالعمل في صناعة الخدمات المالية الإسلامية في مختلف دول العالم، وذلك من خلال تزويدهم بالأسس والمهارات المصرفية المهنية السليمة في مجال عملهم وتمكينهم من المبادئ الشرعية التي تنظم التطبيقات المصرفية المتنوعة.⁽²⁶⁾

3.3. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في تونس: يذكر أن تجربة البنوك الإسلامية في تونس بسيطة، غير أن امتلاكها لخبراء من الطراز العالي في مجال البنوك، واكتسابها لتجربة مصرفية متميزة، باتت اليوم محل طلب أكثر من بلد في العالم العربي وإفريقيا، سيسهم في نجاح تجربة البنوك الإسلامية في تونس.

ورغم أن التمويل الإسلامي في تونس تقوم عليه مؤسسات مالية إسلامية أجنبية مثل «بنك التمويل السعودي» الذي تأسس في سنة 1983 و «بنك نور السلام» الذي تأسس في سنة 2009 التي تنشط في مجال الصيرفة الإسلامية، فقد تدعم بإنشاء مصرف الزيتونة الذي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في سنة 2010.

وسيوفر بنك الزيتونة، برأس مال يبلغ حوالي 30 مليون دولار،

دراستنا إلى بعض النتائج الهامة من أبرزها ما يلي:

1- ما يزال أمام الصناعة المالية الإسلامية في المغرب العربي تحد كبير يتمثل في إيجاد منهجية (إستراتيجية) واضحة في تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية؛

2- تعتمد الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية إلى الآن على المنتجات المالية الإسلامية ذات الطابع الاستهلاكي المحض الذي لا يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي؛

3- عدم وجود جهات معنية تعنى بالتنسيق بين الدول المغربية في مجال مواكبة مستجدات الصيرفة الإسلامية، ونشر ثقافة المصارف الإسلامية بين المجتمعات المغربية؛

4- تعمل البنوك الإسلامية في منطقة المغرب العربي في ظل نظام موحد القوانين، أي تخضع لنفس القوانين المنظمة لعمل البنوك التقليدية؛

5- تواجه البنوك الإسلامية في هذه المنطقة إشكالات متفاوتة في حجمها في إطار علاقتها مع البنك المركزي، ولعل أهمها تلك المتعلقة بتحديد نسبة الإحتياطي القانوني، وكذا تعامله مع البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، هذا بالإضافة إلى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى بال قواعد الحذرة، خاصة منها نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال؛

التوصيات

1- ضرورة إيجاد منهج إسلامي واضح و بين في تطوير و ابتكار المنتجات المالية الإسلامية.

2- تتبع تطور المنتجات المالية الإسلامية عبر التاريخ الإسلامي ومحاولة الاستفادة منه في الصناعة المالية الإسلامية المعاصرة.

3- إنشاء مؤسسة أو هيئة خاصة بالهندسة المالية الإسلامية وظيفتها الأساسية العمل على ابتكار منتجات مالية تتميز بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

5- ضرورة إنشاء بنك إسلامي مغاربي يهتم بشؤون ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

6- وأهم شيء أن تكون هناك قناعة تامة لدى القائمين على القطاع المالي في هذه المنطقة ككل نابعة من الداخل، وليس الانتظار ثم استيراده من الدول الغربية التي أصبحت اليوم تتبنى هذا النوع من التمويل مؤخرًا.

وتستهدف المهنيين والعموم، خصوصا المواطنين خارج شبكة البنوك الكلاسيكية، باقتراح منتجات تمويلية في أربعة مجالات، في اقتناء أو بيع أو إيجار عقار للسكن أو المكتب (صفاء للعقار)، واقتناء أو بيع سيارة (صفاء للسيارات)، وقروض استهلاكية (صفاء للاستهلاك)، والتجهيز المنزلي (صفاء للتجهيز)؛ وقد انطلق نشاط الشركة في البداية، في 9 مدن مغربية كبيرة، تشهد نشاطا مهما في المجالات المذكورة، وهي الدار البيضاء، والرباط، ومراكش، وأكادير، طنجة، فاس، وجدة ومكناس.

5.3. تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في موريتانيا: لقد عرف النظام المصرفي الموريتاني تطوراً ملحوظاً بعد عدة إصلاحات مصرفية واقتصادية، مواكبة التطورات المالية المصرفية، وتحسين عيوب النظام النقدي، وهي الآن تمتلك نظام مصرفي مالي يتحكم جزئياً في السياسة النقدية والمالية، وآخرها إقامة نظام خاص بتحصيل الديون المصرفية المطلوبة و كذا الأمر المؤرخ في 24 أبريل 1982م.⁽³²⁾

وهناك مجموعة من البنوك منها مصارف تجارية كالمصرف الدولي لموريتانيا والمصرف الموريتاني للتجارة الدولية والمصرف العربي الليبي للتجارة والتنمية في موريتانيا بالإضافة إلى الشركة الموريتانية للمصارف المتخصصة فتضم المصرف الموريتاني للتنمية والتجارة ومصرف البركة الإسلامي الموريتاني والصندوق الوطني للتنمية.⁽³³⁾ ويخصوص بنك البركة الإسلامي الموريتاني فيجري عملياته وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالتعامل بالربا.⁽³⁴⁾

وأكد الرئيس المدير العام للبنك الوطني . أنه تم افتتاح اول فرع من فروع «الوطني للمعاملات المصرفية الإسلامية» سنة 2008 ثم تبع ذلك افتتاح فرعين آخرين في نواكشوط وفرع في نواذيبو، كما تم اتخاذ قرار بتعميم هذه التجربة على عامة فروع البنك الوطني لموريتانيا بصفة تدريجية، وهذا في الندوة التي انعقدت في 23 ماي 2010 في قصر المؤتمرات بنواكشوط تحت عنوان «المؤسسات المالية»⁽³⁵⁾

وقد وضع وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية السيد سيد ولد التاه في تاريخ 24/11/2010 حجر الأساس لبرج يتكون من 16 طابقا مجهزا بأحدث التجهيزات اللازمة. البرج المذكور سيكون مقرا مركزيا للبنك الإسلامي الموريتاني الممول من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع خصوصية موريتانية.⁽³⁶⁾

الخاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة بالتشخيص والتحليل أهم الحقائق التاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي وقد لاحظنا في هذه القراءة أن هناك دولا تبنت الصيرفة الإسلامية منذ عقود خلت، بينما هناك دولا أخرى مثل المملكة المغربية قد تأخرت كثيراً في العمل بها، بعد أجبرتها الضرورة الملحة للتمويل في تبني المنتجات المالية الإسلامية. و خلصت

الهوامش

- 17- الشرق الاقتصادي، الصيرفة الإسلامية تنمو لكنها تواجه تحديات التنوع والتنظيم، العدد 8131، 2010/09/20، ص: 06. الموقع الإلكتروني: www.al-sharq.com
- 18- نفس المرجع، نفس الصفحة.
- 19- مذكرة تفاهم بين اتحاد المغرب العربي والبنك الإسلامي للتنمية، جدة - السعودية، 1993/06/19، الموقع الإلكتروني: الموقع الإلكتروني: www.maghrebarabe.org
- 20- سعيد بن سعد المرطان- تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية- المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي / جامعة أم القرى.
- 21- الطاهر طرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص: 203.
- 22- عبدالرحمان أبو رومي، «السلام» ثاني بنك يقتحم سوق الجزائر، الموقع الإلكتروني: www.islamonline.net تاريخ الاطلاع: 2011/01/03
- 23- عبد الوهاب بوكروخ، بنك الجزائر يوافق على فتح شبائيك إسلامية بالبنوك العمومية والخاصة، الموقع الإلكتروني: www.djazairress.com
- 24- مركز أخبار الصناعة المالية، اتجاه دول المغرب العربي نحو المصرفية الإسلامية، الموقع الإلكتروني: www.cibafi.org
- 25- الموقع الإلكتروني لإذاعة السودان الاقتصادية الأولى: www.kfm89.net
- 26- www.cibafi.org/trainingcenter/NewsDetails.aspx?Id=15126
- 27- جيهان لغماري السنوسي، بنك الزيتونة يعزز الساحة المالية التونسية، جريدة العرب الاقتصادي، 2010/05/31، ص: 12.
- 28- رويتز، البنك الإسلامي للتنمية يدعم أول بنك إسلامي في تونس، الموقع الإلكتروني لجريدة المدينة: www.al-madina.com/node/278110
- 29- بنك إماراتي يفتح فرعاً إسلامياً في تونس، الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 2011/01/04
- 30- لاهم الناصر، الصيرفة الإسلامية في المغرب العربي، الموقع الإلكتروني: www.wladbladi.com تاريخ الاطلاع: 2011/01/01
- 31- أحمد بداح، التجاري وفابنك يطلق أول بنك إسلامي في المغرب، الموقع الإلكتروني: www.profvb.com/vb/t39733.html
- 32- عبدالرحمان لحلو، «المصارف الإسلامية والأجهزة المصرفية في دول المغرب العربي»، البنك الإسلامي للتنمية، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18-22 يونيو 1990، ص: 436.
- 33- جميل أحمد، «الدور التنموي للبنوك الإسلامية»، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص: 299.
- 34- عبد الرحمان لحلو، مرجع سابق، ص: 434.
- 35- http://akhbars.marweb.com/mauritania/economie/3288.html
- 36- http://www.mushahed.net/vb/archive/index.php/t-15684.html
- 1- عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية بين التجربة و الفقه والقانون، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
- 2- عبد السميع المصري، المصرف الإسلامي علمياً وعملياً، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988.
- 3- علي قنديل شحاته، «دور البنوك الإسلامية في تطوير التبادل التجاري بين الدول الإسلامية»، وقائع الندوة 34 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب حول: البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، تحرير: لقمان محمد مرزوق، المغرب، 18-22 يونيو 1990، ص: 197.
- 4- أحمد النجار، منهج الصحة الإسلامية (بنوك بلا فوائد)، الاتحاد لبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989، ص: 95.
- 5- نوري عبد الرسول الخاقاني، «المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية ومشاكل التطبيق»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص: 123. الموقع الإلكتروني: www.mng.kufauniv.com
- 6- الغريب ناصر، التمويل المصرفي الإسلامي، في التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة: وقائع الندوة التي عقدت في الدار البيضاء - المملكة المغربية بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1998، ص ص: 236، 237.
- 7- الغريب ناصر، مرجع سابق، ص: 239.
- 8- عائشة الشراوي المالقي، مرجع سابق، ص ص: 65-66.
- 9- كوثر عبد الفتاح محمود الابجى، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص: 222.
- 10- نفس المرجع السابق، ص: 199.
- 11- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، 2007، ص: 512.
- 12- حسين كامل فهمي، نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 4، 1992، ص: 04.
- 13- عبد الباسط الشيباني، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني: www.arabsgate.com بتاريخ 2006/09/23
- 14- خليفة بن جاسم، فرص كبيرة أمام البنوك الإسلامية لتعزيز مكانتها عالمياً، جريدة الشرق العربي، 2010/09/21، ص: 04.
- 15- لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الحميد أبو موسى، الصناعة المصرفية وتحديات المرحلة، اتحاد المصارف العربية، أكتوبر 2003، العدد 284، ص ص: 10، 11.
- 16- لمزيد من التفصيل أنظر: منور إقبال، أوصاف محمد، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ورقة مناسبات رقم: 2 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية، 2001.